بيان صادر عن مصرف ليبيا المركزي بشأن الأخبار التي تتحدث عن بيع المصرف التجاري وإقالة المدير العام للمصرف

تابعنا في مصرف ليبيا المركزي بشيءٍ من الأسى والأسف ما تناقلته بعض وسائل الإعلام التي تتلقف الأخبار ولا تتحرى فيها دَقةً ولا صحّة، مما يثير الشكوك ويعمّق الخلافات، حيث تناقلت تلك الوسائل ما زعمتْ أنّه بيع للمصرف التجاري الوطني إلى المؤسسة العربية المصرفية، وهو أمر عارٍ عن الصّحّة تماماً، و لا أساس له، ولم يتطرق إليه مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، لذا فإننا نُهيب بكافة وسائل الإعلام التزام الدّقة والأخذ بمعايير المهنية في أدائها، لتكون عاملاً من عوامل استقرار البلاد واستتباب أمنها لا عامل إثارة للشبهات والنّزاعات، وأن تحذرَ كل الحذر من مما يروج له ضعاف النفوس ومثيري الفوضى بهدف تحقيق أغراض واستجابة لأهواء شخصية.

في الوقت ذاته، فإن مصرف ليبيا المركزي ينأى بنفسه عن الخلافات الدّاخلية بالمصرف التّجاري الوطني، ويؤكّد أنْ لا علاقه له بقرار إقالة المدير العام السابق، فهو اختصاص مجلس إدارة المصرف التّجاري الوطني، كما لا علاقة لكل ذلك بما اقترحه مصرف ليبيا المركزي من اللقاء والتنسيق بين المصرف التّجاري الوطني وبين المؤسسة العربية المصرفية المملوكة للدولة الليبية بنسبة 70% بهدف تدارس إمكان إقامة شراكة استراتيجية بينهما، للاستفادة من الإمكانيات المتاحة والقدرات المالية الليبية في المؤسستين، ولا وجود لأيّة عملية بيع أو شراء في الموضوع كما يُروّج، ليَفقد الموضوع بُعده الاستراتيجي في خضمّ هذه الفوضى الإعلامية التي كان هدفها استثارة الرأي العام ضد أمر غير واقع ولا وجود له أساساً، إنَّ تكرار مثل هذه التصرّفات تُعرقل مصرف ليبيا المركزي عن القيام بدوره الرّقابي والإشرافي على القطاع المصرفي، فضلا عن دوره في النهوض بذلك القطاع وتطويره، وهي مسؤولية جسيمة كنا ننتظر أن تساهم فيها وسائل الإعلام التي تحترم المهنية وتعمل بحرفية، لتكون عنصر بناء واستقرار، لا أن تروّج هذه الافتراءات وتُعزّز العراقيل بأدائها البعيد عن المهنيّة.

أخيراً، ندعو الله أن يلهمنا جميعاً الصلاح والسداد، وأن يوفقنا لخدمة الوطن العزيز.